واقع المؤسساتية ورأس المال الاجتماعي في الجزائر

مختاري محمد* ، **مختاري فيصل****

الإرسال: 2019/10/29
القبول: 2020/01/15
النشر: 2020/12/30

ملخص :*جاءت هذه الورقة البحثية بهدف إزالة الغموض الذي يطغى على مفهوم المؤسساتية ورأس المال الإجتماعي من جهة، ثم محاولة تقييم واقع كل من الإطار المؤسساتي، و مدى تكوين ورأس المال الاجتماعي في الجزائر من جهة أخرى. فقد قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور أساسية حيث يتناول المحور الأول ماهية المؤسساتية، أما المحور الثاني فيتكلم عن رأس المال الإجتماعي، وأخيرا أين قمنا بتقييم الإطار المؤسساتي ورأس المال الإجتماعي في الجزائر من خلال مؤشرات المؤسساتية (مؤشرات الحوكمة، مؤشر مدركات الفساد، مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال)، أما رأس المال الإجتماعي قيم من خلال مؤشر الرفاهية (Legatum Index 2018) ومؤشر مسح القيم العالمية (WVS) في المحور الثالث. و توصلنا في نهاية الدراسة الى أن الاصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالإطار المؤسسي ورأس المال الإجتماعي التي قامت بها الجزائر لم تصل الى النتائج المرغوبة فعلا، لكن هذا لا ينفي الجهود المبذولة من طرف الدولة في تشجيع دور المؤسسات، وأيضا تشجيع الجانب الإجتماعي لها.*

الكلمات المفتاحية: المؤسساتية، رأس المال الإجتماعي، الجزائر.

تصنيفJEL : Z13, D02.

The reality of institutions and social capital in Algeria

Abstract:

This research paper aims to remove the ambiguity that dominates the concept of institutional and social capital on the one hand, then try to assess the reality of both the institutional framework, and the extent of the formation and social capital in Algeria on the other. We have divided the study into three main axes where the first axis deals with what is institutional, the second focuses on social capital, and finally where we assessed the institutional framework and social capital in Algeria through institutional indicators (governance indicators, corruption perceptions index, ease of practice indicators) Social capital was assessed through the Welfare Index (Legatum Index 2018) and the World Values Survey (WVS) in the third axis. We concluded at the end of the study that the economic reforms related to the institutional framework and social capital carried out by Algeria did not reach the desired results, but this does not negate the efforts exerted by the state in promoting the role of institutions, as well as the social aspect of them.

* طالب دكتوراه ، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر ، الجزائر، mokhtarim13@yahoo.com. ..... (المؤلف المرسل)
** أستاذ التعليم العالي ، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر ، الجزائر ، mokhtarifaycal@gmail.com

Keywords: Institutions, Social capital, Algeria.

JEL Classification : D02, Z13.

1. مقدمة

أصبح جليا أن بعض الدراسات الاقتصادية والبحوث تولي أهمية كبيرة للمؤسسات في مسيرة النمو والتنمية، فالمؤسساتية المقصود منها القيود البشرية التي تبني التفاعلات السياسية والإقتصادية والاجتماعية. فحسب (North, 1990) اذا كانت السياسات هي رسم الأهداف وصياغة أليات تنفيذها وتوقع نتائجها فان المؤسسات هي القواعد التي تحكم مختلف الأطراف والتنظيمات أثناء عملية تطبيق هذه السياسات .

ومع طغيان البعد الإنساني على عملية التنمية، بدأ يتضح الإلمام بالبعد الاجتماعي والثقافي للتنمية الإقتصادية، ولاسيما أن هذه الأبعاد خلقت مؤسسات من رحم المجتمع ساعدت شرائح مجتمعية عديدة لم تستطع الدولة مساعدتها، والأخص دول العالم الثالث، وفي هذا السياق ظهر مفهوم "رأس المال الاجتماعي" كمصطلح مهم في عملية تنمية المجتمعات.

إن الساحة الإقتصادية والسياسية التي تشهدها الجزائر من تغيرات في الآونة الأخيرة، دفعنا الى عمل هذه الورقة البحثية بهدف تحليل حالة المؤسسات السياسية والإقتصادية إضافة إلى ذلك تكوين رأس المال الإجتماعي في الجزائر، ومن هذا المنطلق فإن إشكالية الدراسة تمحورت في السؤال التالي: كيف يقيم واقع المؤسساتية ورأس المال الإجتماعي في الجزائر ؟

تم تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور أساسية:

- المحور الأول: الاطار النظري للمؤسساتية.
- المحور الثاني: التأصيل النظري لرأس المال الإجتماعي
- المحور الثالث: تحليل واقع المؤسساتية ورأس المال الاجتماعي في الجزائر

أهداف وأهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات السياسية والإقتصادية في الإقتصاد بصفة عامة من خلال حوكمة جيدة وتسهيل عمل المؤسسات من خلال أرضية إقتصادية تتميز بالحياد والنزاهة بعيدة كل البعد عن أشكال الفساد، كما تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز المؤشرات التي تؤدي إلى بناء رأس المال الإجتماعي في الجزائر.

منهجية وأدوات الدراسة: للإجابة على الاشكالية المطروحة وتحقيق أهدافها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة المدروسة، انطلاقا من قواعد بيانات متنوعة والمختصة في هذا المجال، فعلى سبيل المثال مؤشرات المؤسساتية تم جمعها من مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)، مؤشرات مدركات الفساد (CPI)، مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. أما فيما تعلق الأمر برأس المال الإجتماعي فتم الإعتماد على مؤشر الرفاهية (Legatum Index)، ومؤشرات مسح القيم العالمية (WVS).

2. الإطار النظري للمؤسساتية

1.2. مدخل لماهية المؤسساتية

الإطار المؤسساتي هو مجموعة من القيود والمحددات التي يضعها البشر من أجل تنظيم المعاملات فيما بينهم، وبهذا فهي تتكون من قيود رسمية في صورة دساتير وقوانين و لوائح، بالإضافة الى قيود غير رسمية والمتمثلة في الأعراف و التقاليد .

الفكر المؤسسي تم احتضانه في ألمانيا مع المدرسة الألمانية، بعد ذلك مع الفكر الاجتماعي "لماكس فيبر"، وقد ازدهر بوجه خاص في الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، فإن المساهمة الأمريكية اقتصرت على النهج المؤسسي (حازم الببلاوي).

الفكر المؤسسي يتمثل في محاولة تحديد دور المؤسسات في إعادة النمو الاقتصادي و بالرغم من أنه على خلاف مع باقي مدارس الفكر الاقتصادي لا يمكن تنظيمه أو عرضه في مجموعة من النظريات و المبادئ، و يعتبره الكثيرون من الضخامة و التنوع بما لا يمكن حصره. إن مصطلح المؤسسة أصبح واسع الانتشار في مختلف العلوم الاجتماعية، فهو يستخدم في كتابات الفلسفة، علم الاجتماع، الاقتصاد و لسياسة مع العلم أن هذا المصطلح استخدم (Giambattista Vico, 1825). في علم الاجتماع يوجد تعريفات عديدة لهذا المصطلح، فقد استعمل "أوغست كونت" الرائد في علم الاجتماع عبارة المؤسسة الاجتماعية في عدة مجالات خلال القرن التاسع عشر. يرتكز الاقتصاد المؤسساتي على فهم كيفية التطور العملي ودور المؤسسات في تشكيل الهيئة الاقتصادية حسب "ثورستين فيبلين". كما يمكن اسناد الفضل أيضا إلى(W. Hamilton, 1919)، و من هنا بدأت الارهاصات الأولى للاقتصاد المؤسساتي لأول مرة في مؤتمر الجمعية الاقتصادية الأمريكية (AEA) عام 1916 على يد المتأثرين "فيبلن" و الاستخدام الأول له في الأدبيات الاقتصادية كان من قبل"W. Hamilton" الذي كتب وقائع هذا المؤتمر عام 1919.

مع تطور الاقتصاد و تطور مفهوم الاقتصاد المؤسسي، ظهرت مجموعة من الباحثين تدعم ما يسمى "بالاقتصاد المؤسساتي الجديد .(NIE) "بدأ بمقال (R.Coase, 1937) الذي أدخل تكاليف المعاملات في التحليل ، كما يرتكز أيضا على أعمال Ronald coase, williameson, Douglass cecil North, Oliver : ، يعرف على أنه "مؤسسة متعددة التخصصات تجمع بين الاقتصاد والقانون ونظرية المنظمات، العلوم السياسية، علم الاجتماع والأنثروبولوجيا لفهم حياة المؤسسات الاجتماعية والسياسية والتجارية". بينما وفقا (Williamson, 1985)، فأن الاقتصاد المؤسساتي الجديد ينطبق على دراسة جميع أنواع التنظيم الاقتصادي و يركز خصوصا في المقام الأول على المؤسسات الاقتصادية للرأسمالية، مع إشارة خاصة للشركات و الأسواق و العقود.
حسب (Abdul-Rahman, A., Latif, R. A., Muda, R., & Abdullah, M. A, 2014) فإن الاقتصاد المؤسساتي الجديد يرتكز على ثلاثة نظريات أساسية تتمثل في:

نظرية حقوق الملكية – نظرية تكاليف المعاملات – نظرية الوكالة

يرى (محمد رياض الغنيمي، 2010) إضافة الى هاته النظريات ففكر الاقتصاد المؤسساتي الجديد لا ينفي النظرية النيوكلاسيكية حيث يسعى الى تقديم فهم أفضل وأكثر واقعية للنظام الاقتصاد، لهذا نجد أن الاقتصاد المؤسساتي يرفض فقط بعض الفرضيات النيوكلاسيكية وعلى رأسها:

- توافر المعلومات و الحقائق الكاملة،

- غياب تكلفة المعاملات،
- الرشادة التامة لدى الأفراد،
- انعدام تأثير القوى التاريخية والثقافية والقيم الدينية أو ما يعرف بالمؤسسات غير الرسمية.

بذلك يكون دور الاقتصاد المؤسساتي الجديد هو عمل المؤسسات الفعالة على خفض تكاليف المعاملات الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، الأمر الذي يبرز أهمية الأخذ بمتغير المؤسسات لكونها محور الفرق بين الدول النامية وباقي الدول، ليس كما جرى العرف وتحديد الفرق بالوجود أو عدمه للموارد البشرية أو الطبيعية أو المالية، فتبني الدولة لإصلاحات اقتصادية جديدة يُوجب عليها التفكير في القوانين التي تُساعد بناء المؤسسات وتفعيلها .

في هذا الصدد يجب الإشارة الى مفهوم المؤسسات والتي تعني حسب (Douglass. North, 1990) مجموعة القواعد الرسمية (القوانين و التنظيمات)، والغير رسمية (التقاليد و الأعراف والعادات) التي تحكم سلوك الإنسان وطريقة تفاعله مع الآخرين داخل المجتمع . فالمؤسسات تقوم بخفض تكاليف المعاملات عن طريق تقليل الجهود المبذولة من طرف الأفراد بلعبها لمجموعة من الأدوار بكفاءة أداء وفعالية نذكر من بين هاته الأدوار :

- حماية حقوق الملكية و الحقوق التعاقدية للأفراد من خلال نظام قانوني و قضائي فعال يضمن تطبيق العقود و كفاءة فض النزاعات و نزاهتها.
- توفري المعلومات اللازمة عن الأسواق و المشاركين فيها و إتاحتها للجميع.
- حماية المنافسة و تشجيعها عن طريق تيسير إجراءات الدخول و الخروج من الأسواق و إجراءات ممارسة الأعمال و التطبيق الفعال لقوانين حماية المنافسة و منع الاحتكار.
- تبسيط إجراءات التعامل مع الهيئات الحكومية.

2.2. مؤشرات المؤسساتية

هناك ثلاثة مؤشرات رئيسة تتمثل في مؤشرات الحوكمة ومؤشرات مدركات الفساد ومؤشرات أنشطة الأعمال، تعتبر هاته المؤشرات من أهم مؤشرات المؤسساتية:

1.2.2. مؤشرات الحوكمة:

الحوكمة هي تقنين الأداء لتحقيق الأهداف (D. kaufmann, A. Kraay, M. Mastruzzi, 2008) وضمان مصالح المجتمع، وعموما تعني مجموعة العادات والنظم التي تفرضها الدولة على المؤسسات، وتطبق الحوكمة على ستة أبعاد أساسية يتم قياسها من خلال الترتيب المئوي (0- 100) حيث تُرتب الدول من الأدنى 0 الى الأعظم 100، أو من خلال تقديرات الحوكمة (-2.5، +2.5) والقيم الأعلى تعني حوكمة أفضل حسب كل بعد وتتمثل الأبعاد في:

أ- **المساءلة والتعبير عن الرأي**: Voice and Accountability (VA):

يقيس مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار الحكومة، فضلا عن حرية التعبير وحرية التجمع وحرية الصحافة .

ب- **الاستقرار السياسي وغياب العنف** Political stability and absence of violence

يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب.

جـ- فعالية الحكومة Government Effectiveness (GE)

يقيس نوعية الخدمات العامة، نوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، نوعية صنع السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

د- نوعية التنظيمات Regulatory Quality (RQ)

يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وتنظيمات سليمة والتي تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعزيزه.

هـ- سيادة القانون Rule of low (RL)

يقيس مدى ثقة والتزام المتعاملين بقواعد المجتمع، وخاصة نوعية إنفاذ العقود، حقوق الملكية، الشرطة، المحاكم، فضلا عن احتمال وقوع الجريمة والعنف.

و- ضبط الفساد Control of corruption (CC)

يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة، يشمل كل من أشكال الفساد الكبير والصغير، فضلا عن اقتناص الدولة من قبل النخبة والمعارف الخاصة.

2.2.2. مؤشر مدركات الفساد:

حسب منظمة الشفافية الدولية يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بأنه "سوء استغلال الوظيفة العامة من اجل المصالح الخاصة "، حيث تطرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية على سبيل المثال، قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال العامة. ولا تميز المصادر بين الفساد الإداري والفساد السياسي أو بين الفساد الصغير والفساد الكبير، تتراوح قيمة المؤشر بين 10 نقاط والتي تعبر عن النزاهة اللامتناهية، إلى 0 وهي درجة تعبر عن الفساد المتفشي بطريقة كبيرة.

3.2.2. مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال:

يعتبر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة يجري استخدامهما عبر مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من البلدان لقياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية.

يتيح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة قياس كمية للإجراءات الحكومية المتعلقة بكل من: بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري وذلك من حيث مدى انطباقها على منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة.

3. التأصيل النظري لرأس المال الإجتماعي

1.3. مفهوم رأس المال الاجتماعي

السلوك التنظيمي يعتبر من أحد الروافد الرئيسية للعلوم السلوكية، فهو يهتم بدراسة النظم والعلاقات الإجتماعية. سارع رواد هذا الفكر على تقديم نظرة معمقة للعلاقات الاجتماعية وشبكات العمل، وبالخصوص لمعايير الثقة التي تهيء التنسيق والتعاون بين الأفراد الناشطين داخل المنظمة. كل هذه السلوكات والعلاقات تقف عند مفهوم

واحد وهو "رأس المال الاجتماعي"، باعتباره البنية الضرورية لسيرورة المنظمات فهو متأصل في العلاقات بين الأفراد، فالأهمية الحقيقية لهذا المفهوم تقبع في تجميع الأفراد في جماعات وفرق يمكنها تحقيق ما لا يستطيع الفرد تحقيقه.

رأس المال الاجتماعي هو أبرز المكونات الأساسية والجوهرية للمنظمات، فلا يقل قيمة عن رأس المال الفكري، ورأس المال التنظيمي. اتسعت رقعته ليشمل شبكات الإرتباطات الإجتماعية القائمة على الثقة المتبادلة وكذلك التفاعل الاجتماعي. تم تداول هذا المفهوم لأول مرة سنة 1916 من قبل المفكر الأمريكي "هنيفان"، فحضي بأهمية بالغة خاصة لدى الفكر الاداري، بحيث تمت دراسته في مستويات متعددة بما فيها من مستويات فردية و تنظيمية، إجتماعية (D. Mourad, D. Clercq, 2004).

إن النظرة الاقتصادية للعامل البشري الذي يرى الأفراد على أنهم موارد يمكن تطويرها و بالتالي تشكيل العوامل البيئية، عكس رأس المال الاجتماعي الذي يهتم أكثر بوجهة النظر السوسيولوجية للعامل البشري بحيث يعتبر الأفراد أطراف فاعلين يتم تشكيلهم وفق عوامل مجتمعية. تمتد جذور رأس المال الاجتماعي إلى مجال علم الإجتماع، فاستخدم لوصف الأثار التنظيمية إلى حد كبير و ذلك من خلال الإتصالات المشتقة في المجتمعات و الجماعات والثقافات الواسعة. إلا أن كل هذا لم يكفيه حقه من الوضوح، فكان المفكرين و علماء في رأس المال الاجتماعي يرجعون التحليل المنهجي الأول الى الكاتب "بيير بورديو"، فكتاباته الأولى حول رأس المال الاجتماعي كانت باللغة الفرنسية، و تزامنت مع رأس المال الثقافي وكذلك الرمزي (Bourdieu, 1980).

تظهر أهمية رأس المال الاجتماعي في بقاء عمل شبكة العلاقات الشخصية وذلك من أجل ترسيخ الثقة و تفعيل التعاون بين أفراد المجتمع لزيادة الأداء الجماعي داخل المجتمعات هذا من جهة، أما من جهة أخرى فمن أجل تفسير العلاقات بين الظواهر الاجتماعية. كما تطرقنا سابقا فإن تعريفات رأس المال الاجتماعي عديدة و متعددة، الا أن الحجر الأساس لهذا المفهوم أن الشبكات و العلاقات الاجتماعية تمتلك قيمة تؤثر على النتائج الاقتصادية. يمكن لرأس المال الإجتماعي أن يكون أقرب الى رأس المال المالي من خلال قدرته على الزيادة مستقبلا، يستخدم لشراء الأشياء كالدعم الاجتماعي أو المساعدة. و تكون الزيادة في هذا رأس المال من خلال الشعور المشترك بتبادل الامتيازات، وكذلك قواعد التعاون التي تقوم بالتحفيز على الشعور بمساعدة الأخرين علما بأن هذه المساعدة سوف تسترد يوما ما.

تعددت أراء المفكرين حول النشأة الحقيقية لهذا المفهوم، و إلا أنه وكما قلنا سابقا المفهوم بقي كما هو عبر الأزمان، (A. Smith، 1776) أشار الى رأس المال الاجتماعي عبر مجموعة من المؤشرات أو كلمات مفتاحية و هذا ارتكز عليه كل من(Mendez , Galindo). أما كتابات (Tocqueville, 1831) وحديثه عن الديموقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية التي ترجع الى الترابط الاجتماعي و مشاركة المواطنين في الحياة العامة، و هذا الترابط يعتبر من القيم الأساسية لرأس المال الاجتماعي وأن المجتمع الديموقراطي هو المجتمع الذي لا توجد به أي عنصرية سوآءا من ناحية الأنظمة أو الطبقات".

(K. Max, 1867) هو أيضا قام بالتطرق لهذا المفهوم من خلال كتاباته حول رأس المال الذي صدر في أربعة مجلدات، حيث رأى بأن مفهوم رأس المال واسع جدا بحيث يتخذ أشكالا عدة منها: رأس المال الاجتماعي، رأس المال الثقافي، رأس المال البشري، رأس المال الديني.

2.3. مؤشرات قياس رأس المال الإجتماعي

هنالك صعوبة في قياس رأس المال الإجتماعي لوجود مجموعة من المطبات والإشكاليات، لإعتبارات عديدة ومتنوعة كصعوبة حصر وتكميم بشكل مباشر الأبعاد التي يتكون منها، مثل الثقة، والجمعيات، الشبكات. أما من جهة أخرى إستحالة استخدام رأس المال الاجتماعي للمقارنات الدولية لعدم مطابقة استخدامات المعايير نفسها لقياس الثقة والشبكات في جميع الدول ، الا أن البعد الثقافي يدخل ضمن حيز هذه العلاقات و بهذا يؤخذ بعين بالاعتبار. من خلال دراسة الأدبيات الخاصة بالموضوع. فحسب (محمد نصر، جميل هلال ، 2007) فإنه يوجد نوعين من المحاولات لقياس رأس المال الاجتماعي والمتمثلين في:

- **تطوير مؤشر جزئي لرأس المال الاجتماعي:** بواسطة دراسات تطبيقية من شأنها معرفة تأثير رأس المال الإجتماعي على بعض المتغيرات، كالزراعة أو الصحة، التعليم، الفقر أو غيرها.
- **تطوير مؤشر وطني(كلي) لقياس رأس المال الاجتماعي:** وهذا عن طريق قياس مجموعة مؤشرات وطنية تمثل كل واحدة منها بعدا من أبعاد رأس المال الاجتماعي (محمد نصر، جميل هلال، 2007).

نظرة (F. Fukyama, 1995) الى مؤشرات قياس رأس المال الإجتماعي تمحورت حول ثلاث مؤشرات وهي:

أ- **التجانس داخل الجماعة:** التجانس داخل المنظمة بين الأفراد يعتبر كمؤشر مهم لقياس رأس المال الاجتماعي، و يظهر ذلك من خلال مستوى التعاون، والتعاون تحت الضغط.

ب- **محيط الثقة:** العمل الجماعي والتعاون والثقة المتبادلة بين الأعضاء تمثل الفائدة الأساسية للمنظمة. فالمنظمة التي تقوم بالارتكاز على مبادئ الثقة، يمكنها أن تستفيد منها في تحقيق مأرب أخرى تصب في نشاط اخر.

ج- **العوامل الخارجية:** المقصود منه هو ارتباط و تفاعل المحيط الخارجي مع الجماعة، بعبارة أخرى ارتباطها مع غيرها من الجماعات الإجتماعية، وبالأخص علاقتها مع الدولة.

استحدث(Putnam, 2000) مؤشرا لقياس رأس المال الاجتماعي في كتابه "لعب البولينغ منفردا"، تضمن المؤشر على أبعاد هيكلية، وأخرى تتعلق بالمحتوى كالثقة والصداقة و المشاركة. تم الإعتماد في هذا المؤشر على عدة مصادر مختلفة من أجل الحصول على مخزون جيد لرأس المال الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية، إشتملت دراسته على خمسين ولاية أمريكية ما سمي بمؤشر " Putnam الشمولي":

أما البنك الدولي فيعتبر في طليعة المهتمين برأس المال الاجتماعي، وذلك من خلال دوره الفعال في معالجة قضايا الفقر وزيادة فرص التنمية، كل هذه المكتسبات كانت من خلال الخبرة الطويلة والواسعة التي مكنته من استحداث أدوات تهيأ جو مناسب لقياس الأبعاد المختلفة لرأس المال الاجتماعي، وأحدثها "الاستبيان المتكامل لقياس رأس المال الاجتماعي" (Grootaert, 2004). وهي مقسمة إلى ستة أبعاد: المجموعات والشبكات، الثقة و التضامن، العمل الجماعي والتعاون، المعلومات والاتصالات، التماسك الاجتماعي، التمكين والنشاط السياسي.

4. تحليل واقع المؤسساتية ورأس المال الإجتماعي في الجزائر

1.4. الدور المؤسسي في الجزائر

إن انغلاق الأفق السياسي وانحصاره في نفس الوجوه منذ مدة ليست وكذا كونه لا يتعدى الجانب الشكلي في أحسن أحواله، وهو ما يفسره امتناع المواطنين عن المشاركة في التصويت في الانتخابات خاصة التشريعية منها. ما توجب

التفكير في حلول لإصلاح مؤسسي عميق، مرتكزين في ذلك على تفاعل عناصر المجتمع الجزائري الذي يظهر لحمة في الأزمات قلما نجدها في مجتمع آخر.

لوحظ في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا على الصعيد العالمي بما يسمى بالإصلاح المؤسساتي، حيث أصبحت معظم الدول تولي أهمية كبيرة للإصلاحات المؤسساتية، وبالخصوص فيما يتعلق بمناخ الاستثمار أو الحرية الاقتصادية، وسيتناول هذا المحور مجموعة من المؤشرات المهمة والتي تستخدم لتقييم جودة الإطار المؤسساتي من بينها مؤشرات الحوكمة ومؤشر مدركات الفساد ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. محاولين في ذلك تقييم الأبعاد المؤسساتية في الجزائر اعتمادا على المؤشرات الموضحة.

1.1.4. مؤشرات الحوكمة

تمثل مؤشرات الحوكمة الخطوات الأولى لتعزيز السياسات الاقتصادية الهادفة لتحقيق النمو والتي تشكل أدوات المناخ الملائم والحوافز لتحقيق نمو اقتصادي فعال. يقدم مؤشر الحوكمة العالمية (WGI) تقارير عن مؤشرات حوكمة كلية وفردية لأكثر من 200 دولة وإقليم خلال الفترة 1996 - 2018 لستة أبعاد (المساءلة والتعبير، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، نوعية التنظيمات، سيادة القانون، ضبط الفساد). يظهر الجدول التالي تقديرات مؤشرات الحوكمة في الجزائر للفترة (2007 – 2018).

سجلت كل المؤشرات الستة للحوكمة في الجزائر للفترة (2007 – 2018)حسب الجدول الموالي تقديرات سالبة على سلم التقديرات(2.5-، 2.5+). خاصة تلك المتعلقة بالاستقرار السياسي، نوعية التنظيمات، وهو ما يعكس نوعية متدنية للمؤسسات في الجزائر، فهنالك احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الاطاحة بها هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم قدرة الحكومة على صياغة سياسات تنظيمية تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعزيزه.

الجدول (1) : تقديرات مؤشرات الحوكمة في الجزائر (2007 – 2018)

مؤشرات الحوكمة	تقديرات الحوكمة(-2.5 الى +2.5)											
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المساءلة والتعبير	-0.98	-0.98	-1.04	-1.02	-1.00	-0.91	-0.89	-0.82	-0.85	-0.86	-0.90	-0.98
الاستقرار السياسي	-1.15	-1.09	-1.20	-1.26	-1.36	-1.33	-1.20	-1.19	-1.09	-1.10	-0.92	-0.79
فعالية الحكومة	-0.57	-0.63	-0.58	-0.48	-0.56	-0.53	-0.53	-0.48	-0.50	-0.53	-0.59	-0.44
نوعية التنظيمات	-0.62	-0.79	-1.07	-1.17	-1.19	-1.28	-1.17	-1.28	-1.17	-1.17	-1.20	-1.26
سيادة القانون	-0.77	-0.74	-0.79	-0.78	-0.81	-0.77	-0.69	-0.77	-0.86	-0.86	-0.86	-0.78
ضبط الفساد	-0.56	-0.59	-0.58	-0.52	-0.54	-0.50	-0.47	-0.60	-0.65	-0.68	-0.60	-0.64

المصدر: World Bank, governance indicators

الترتيب المئوي المتدني الذي عرفته الجزائر جعلها تسجل وضعية ضعيفة (10 – 25) فيما يخص مؤشر الاستقرار السياسي والمساءلة والتعبير. في حين سجلت وضعية متوسطة (25 – 50) لكل من (فعالية الحكومة، نوعية التنظيمات، سيادة القانون، ضبط الفساد)، وهذا ما نلاحظه من الجدول أسفله.

الجدول (2): الترتيب المئوي لمؤشرات الحوكمة في الجزائر (2007 – 2018)

مؤشرات الحوكمة	الترتيب المئوي لمؤشرات الحوكمة (%)											
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المساءلة والتعبير	20.19	20.67	17.54	18.48	20.19	22.54	23.94	25.12	24.63	23.65	23.15	21.67
الاستقرار السياسي	14.01	14.9	13.27	11.85	10.43	9.48	12.8	9.52	11.9	12.38	16.19	18.57
فعالية الحكومة	32.52	31.07	35.41	38.76	36.02	35.07	35.07	35.1	35.58	35.58	30.77	37.02
نوعية التنظيمات	27.18	21.36	12.92	9.57	9.95	9	11.85	8.17	10.58	10.1	10.58	8.17
سيادة القانون	24.88	25.48	23.22	26.54	24.41	26.76	30.99	24.04	19.23	18.75	19.23	22.12
ضبط الفساد	34.47	33.01	33.49	36.67	35.07	37.44	39.34	32.21	29.81	27.88	30.29	28.37

المصدر: World Bank, governance indicators

المشاركة في السياسية والحكم من شأنهما أن يدعما الاستقرار السياسي، إضافة إلى أن المساءلة تزيد من الشفافية وتعطي الثقة في مؤسسات الدولة وهو بدوره يدفع إلى المشاركة، فالاستقرار السياسي يدعم روح الديمقراطية وبالتالي المشاركة السياسية الحقيقية والفعالة. زيادة على ذلك فإن هاته الأرقام المتدنية في الجزائر تدل على أن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام والمشاركة السياسية في الجزائر تبقى مقيدة ودون المستوى، ولعل من بين أهم الأسباب المؤدية لهذا الوضع هو حالة الطوارئ التي كانت مفروضة في الجزائر.

2.1.4. مؤشرات مدركات الفساد

يصنف هذا المؤشر الصادر عن منظمة الشفافية الدولية تصورات فساد البلدان والأقاليم، وذلك على أساس مدى فساد القطاع العام. تشير درجة البلد أو الإقليم إلى مستوى الفساد في القطاع العام على مقياس يتراوح بين 0 و 100، يعني الرقم 0 أن البلد يعتبر فاسدا للغاية، و100 تعني أن القطاع العام نظيف جدا. يشير ترتيب البلد إلى موقعه بالمقارنة مع البلدان والأقاليم الأخرى المدرجة في المؤشر.

من خلال المؤشر نلاحظ أنه هنالك تحسن طفيف في عدد النقاط المحصل عليها في الجزائر، بحيث نجد 30 نقطة سنة 2007 إلى 32 سنة 2008، الا أنها عادت لتصبح للتراجع سنة 2009 محققة 28 نقطة. كما احتلت الجزائر منذ سنة 2013 المرتبة 94 من أصل 175 بلد وهي أحسن مرتبة تحققها الجزائر، أما الشيء الملاحظ أنها في سنة 2018 تحسنت قليلا محققة 35 نقطة. فبهذا تخرج من دائرة المربع الأسود للبلدان الأكثر فسادا في العالم بعد ان كانت ضمنه سنة 2009، وذلك بتحصيلها على 28 نقطة أي أقل من 30.

على العموم هنالك تدني في ترتيب الجزائر وهذا يعني أن البلاد تشهد على وجود أرضية خصبة للفساد. يؤدي هذا إلى التأثير في جهود جلب الاستثمارات، لمواجهة البطالة والحد من الفقر، لأن الاستثمار يتطلب بيئة إدارية نزيهة ونظيفة من مختلف أشكال الفساد.

جدول (3): تطور ترتيب الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد من 2007 الى 2018.

السنة	نقاط مؤشر مدركات الفساد (SCOR)	الترتيب

2007	30	179/99
2008	32	180/92
2009	28	180/111
2010	29	178/105
2011	29	182/112
2012	34	174/105
2013	36	175/94
2014	36	174/100
2015	36	167/88
2016	34	176/108
2017	33	180/112
2018	35	180/105

المصدر: www.transparency.org

3.1.4. مؤشرات ممارسة انشطة الأعمال

يقدم مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مقاييس موضوعية لأنظمة الأعمال التجارية وتنفيذها في 190 بلدا ومدن مختارة على المستوى الوطني والإقليمي، ويقوم هذا المؤشر بترتيب الدول من 1 الى 190 في كل موضوع من الموضوعات الاحدى عشر. تنعكس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الحصول على درجة (score) على مقياس من 0 إلى 100 ، حيث يمثل 0 الرقم الأدنى و 100 يمثل أفضل أداء، وهذا ما نشاهده من الجدول أدناه.

الجدول (4): مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر (2019 - 2020).

	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال2019	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال2020	التغير في الدرجة
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	48.5	48.6	0.1+
بداية الأعمال	77.9	78	0.1+
استخراج تراخيص البناء	64.6	65.3	0.7+
الحصول على الكهرباء	71.9	72.1	0.2+
تسجيل الملكية	44.3	44.3	-
الحصول على القروض	10.0	10.0	-
حماية المستثمرين	20.0	20.0	-
دفع الضرائب	53.9	53.9	-
التجارة عبر الحدود	38.4	38.4	-
انفاذ العقود	54.8	54.8	-
تسوية حالات الاعسار	49.2	49.2	-

المصدر: www.doingbusiness.org

يظهر المؤشر فيما يخص سهولة ممارسة أنشطة الأعمال أن الجزائر قد تقدمت في درجة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من سنة 2019 الى سنة 2020، إلا أنه ليس بالتغير الكبير فقد قفزت فقط بـ (+0.1). هذا راجع الى التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات خاصة فيما يتعلق الأمر بـ:

- **بداية الأعمال (0.1+)**: يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقين بتأسيس وتشغيل شركة صغيرة ومتوسطة الحجم ذات مسؤولية محدودة. فكما نرى هنالك زيادة طفيفة التي تتلخص في إزالة بعض التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال عند بداية المشروع، وهذا عن طريق عدد الاجراءات ومدتها وتكلفتها. كما قامت الجزائر بجعل ممارسة الأعمال أسهل من خلال إلغاء الحد الأدنى من متطلبات رأس المال لدمج الأعمال.
- **استخراج تراخيص البناء(0.7+)**: الزيادة راجعة الى التحسن في مدة وتكلفة التقيد بمتطلبات بناء المستودعات والحصول على التراخيص، وهذا من خلال الاجراءات القانونية والمدة اللازمة لبناء المستودع، بالإضافة إلى التكلفة من أجل استيفاء كل إجراء.
- **الحصول على الكهرباء(0.2+)**: يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة من منشأة الأعمال لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع حديث البناء، وبهذا نلاحظ أن هنالك جهد تبذله الحكومة في هذا المجال حيث جعلت الجزائر الحصول على الكهرباء أكثر شفافية من خلال نشر تعرفة الكهرباء على المواقع الإلكترونية من أجل المنفعة وتنظيم الطاقة.

أما بالنسبة الى المؤشرات المتبقية فلم يطرأ عليها أي تغيير.

2.4. رأس المال الإجتماعي في الجزائر

حاولنا من خلال هذا العنصر التطرق إلى حقيقة رأس المال الإجتماعي في الجزائر عن طريق مجموعة من قواعد بيانات أهمها مؤشر الرفاهية Legatum Index، والذي يستند على 104 متغيرات مختلفة تم تحليلها في 149 دولة حول العالم، وتم تجميع المتغيرات 104 في 9 محاور وهي: الجودة الاقتصادية، بيئة الأعمال، الحوكمة، الحرية الشخصية، رأس المال الاجتماعي، السلامة والأمن، التعليم، الصحة، والبيئة الطبيعية. إضافة إلى ذلك ومن أجل تحليل أعمق لمؤشرات رأس المال الاجتماعي تم الارتكاز على الموجة السادسة من مسح القيم العالمية (WVS)، والذي يحتوي على عدة مؤشرات لرأس المال الإجتماعي، وكان عدد المجيبين فيه 1200 شخص.

الترتيب العام للجزائر فيما يخص رأس المال الاجتماعي جد متدهور، ففي سنة 2007 كانت تحتل المرتبة 110 والمرتبة 111 سنة 2008، الا أنه بعد ذلك عاد للتحسن وبدرجة أقل بترتيب 106 سنة 2009. إلا أنه عاد الى الهبوط وبوتيرة متسارعة بحيث حققت المرتبة 131 سنة 2015، والمرتبة 136 سنة 2016 وهذا ما نشاهده من خلال الجدول أدناه.

الجدول (5): واقع رأس المال الإجتماعي (2007 – 2018)

السنوات	النتيجة	الترتيب
2007	44.35	110
2008	44.35	111
2009	44.35	106
2010	44.35	103
2011	44.35	110

108	43.75	2012
104	44.64	2013
114	44.64	2014
131	42.34	2015
136	42.34	2016
133	42.99	2017
120	44.98	2018

المصدر: Legatum Index 2018

مع قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية التي تم تعميمها ساهما في خروج الجزائر من محنتها وذلك باستعادة الجزء الأكبر من لحمتها الاجتماعية، وبالأخص عودة بعض الثقة في لمؤسسات الدولة، إلا أنه في هذه المرحلة ومن الناحية الاقتصادية مان الإهتمام منصبا على التنمية المادية مقارنة مع الجانب البشري وتواصل اهمال الجانب الفكرى والاجتماعي مع انتشار واسع للفساد في ربوع الدولة والمجتمع مما أدى إلى قتل الثقة المجتمعية وبالتالي إضعاف رأس المال الاجتماعي.

1.2.4. الأنتماء إلى الجمعيات

فإذا ما تمعنا في مؤشرات رأس المال الإجتماعي بدءا بالجمعيات فإن هذا العنصر يسمح بتعداد الجمعيات المتواجدة على المستوى الوطني ومدى عضوية المواطن فيها. ومن هنا نلاحظ من الجدول أسفلة أن الانتماء الجمعوي في الجزائر جد شحيح، فالمواطن الجزائري ليس ميالا إلى الإنضمام إلى الجمعيات. بالرغم من الإصلاح المؤسسي المتعلق بالشق الجمعوي الذي تم سنه في دستور 2012 الذي أعتبر الجمعيات على أنها حرية وحق، وتذليل السيل لإنشائها وتحديد نظام عمل الجمعيات في الجزائر.

الجدول(6): الانتماء إلى الجمعيات في الجزائر (1990 – 2014)

	غير منتمي	عضو غير نشيط	عضو نشيط
جمعية دينية	%91.7	%5.2	%3.1
جمعية رياضية	%88.7	%5.9	%5.4
جمعية الفن والثقافة	%93.6	%3.5	%2.9
إتحادات العمال	%96.1	%2.4	%1.5
أحزاب سياسية	%96.6	%2.1	%1
منظمات بيئية	%97.7	%1.4	%0.9
النقابات المهنية	%97.2	%2	%0.8
جمعية خيرية	%94.3	%3.4	%2.2
جمعيات حماية المستهلك	%97.1	%1.2	%0.7
مجموعة المساعدة الذاتية، مجموعة المساعدة المتبادلة	%97.3	%1.7	%1
منظمات أخرى	%97.5	%1.4	%1.1

المصدر: مسح القيم العالمية (WVS)

2.2.4. مؤشر الثقة

مؤشر الثقة فقد اشتمل على ثلاثة مستويات (الثقة العامة، الثقة في الأشخاص والثقة في المؤسسات)، هذا المؤشر يسمح لنا بمعرفة قوة العلاقات الإجتماعية الموجودة في الجزائر. حسب الجدول أدناه فان مستوى الثقة العامة متدهور في الجزائر، فالمعطيات المقدمة (1999 – 2004) وخاصة بعد الخروج من الأزمة السياسية التي كانت معاشة قد أثرت على الثقة العامة، فنسبة 10.8 % يرون أنهم بإمكانهم الثقة في معظم الناس، بمقابل 85.2 % يرون أنهم بحاجة الى الحذر الشديد. أما الفترة (2010 – 2014) فقد تحسن مؤشر الثقة العامة قليلا فكانت نسبة الثقة العامة 17.2%.

الجدول (7): الثقة العامة في الجزائر (1990 – 2014)

	2004-1999	2014-2010
معظم الناس يمكن الوثوق بهم	% 10.8	% 17.2
يجب الحذر الشديد	% 85.2	% 78.6
لا أعرف	% 4.1	% 4.2

المصدر: مسح القيم العالمية (WVS)

حسب الموجة الأخيرة من مسح القيم العالمية 2010–2014 الثقة في الأشخاص هي الأخرى لم تسلم، فكانت نسبتها متدهورة فلم تتعدى 24.2%، فقط عندما تعلق الأمر بالثقة في العائلة فكانت جيدة جدا بنسبة 86.2%.

الجدول (8): الثقة في الأشخاص في الجزائر (2010 – 2014)

الثقة في الأشخاص	جيدة جدا	جيدة نوعا ما	متوسطة	منعدمة	لا اجابة
الثقة في العائلة	%86.2	%10.3	%1.2	%1.6	%0.8
الثقة في الجيران	%24.2	%34.7	%24.7	%14.5	%2
الثقة في ناس تعرفهم شخصيا	%23.4	%37.2	%20.5	%16.8	%2.1
الثقة في ناس تلتقيهم لأول مرة	%2	%13.1	%31.1	%50.2	%3.7
الثقة في ناس من ديانات أخرى	%4.2	%9.3	%29	%47.8	%9.7
الثقة في ناس من جنسيات أخرى	%3.9	%11.8	%30.8	%42.2	%11.3

المصدر: مسح القيم العالمية (WVS)

حسب الإستطلاع المقدم من (WVS) انعدمت الثقة فيها فلم تتعدى 50%. المؤسسة التي حضيت بثقة المواطن الجزائري هي المؤسسات الدينية بنسبة 40.5%، أما في المقام الثاني فيأتي الجيش بنسبة 29.8%. مسحت صورة المؤسسات الفعالة لما شهدته من فساد في أجهزتها وغياب في أداء يمكنه أن يقنع المواطن أن يلتف حول مؤسسات دولته.

الجدول (9): الثقة في المؤسسات في الجزائر (2010 – 2014)

الثقة في المؤسسات	جيدة جدا	جيدة نوعا ما	متوسطة	منعدمة	لا اجابة
المؤسسات الدينية	%40.5	%27.3	%18.6	%7	%6.6
الجيش	%29.8	%24	%27.8	%12.4	%5.9
الصحافة	%10.8	%18.6	%39.1	%23.2	%8.3
التليفزيون	%13.5	%27.1	%37.2	%16.1	%6.2

النقابات العمالية	%8.7	%15.4	%30.4	%23.8	%21.8
الشرطة	%24.8	%27.6	%29.2	%13.2	%5.2
القضاء	%17.9	%22.1	%33.7	%15.3	%11
الحكومة	%13.9	%20	%31.8	%21.8	%12.5
الأحزاب السياسية	%7.5	%11.3	%26.2	%37	%17.9
البرلمان	%7.9	%14.1	%26.2	%31.6	%20.2
الجامعات	%22.1	%20.9	%27.3	%18.4	%11.2
الشركات الكبرى	%13.2	%18.8	%33.2	%19.8	%15.2
البنوك	%15.9	%18.8	%29.7	%19.1	%16.6

المصدر: مسح القيم العالمية (WVS)

3.2.4. مؤشر المعلومة والإتصال

هذا المؤشر يتعلق بمصادر الإتصال المستعملة في المجتمع الجزائري، فحسب الجدول أدناه فإن الوسيلة التي يستخدمها المواطن الجزائري من أجل حصوله على المعلومة في حياته اليومية التليفزيون في المقام الأول بنسبة 73.2%، أما الجرائد فحلت في المركز الأخير بنسبة 35.8%. فالصحافة يصفة عامة في الجزائر فقد صنفت في خانة الصحافة غير الحرة، ما أدى إلى عزوف المواطن عن التعامل معها.

الجدول(10): المعلومة والإتصال في الجزائر (2010 – 2014)

المعلومة والإتصال	يوميا	اسبوعيا	شهريا	أقل من شهر	أبدا	لا اجابة
الجرائد	%35.8	%19.1	%5.6	%12.6	%25	%1.9
المجلات	%5.8	%7.9	%14.3	%18.3	%51.4	%2.2
الحديث مع الأصدقاء	%58.8	%10.2	%6.5	%10.3	%12.3	%1.8
التليفزيون	%73.2	%12.2	%4.2	%5.1	%4.4	%0.9
الراديو	%40.5	%18.2	%7.2	%14.6	%18.1	%1.3
الهاتف	%53.8	%5.5	%5.2	%7.6	%26.2	%1.8
الانترنت	%39	%10.5	%5.2	%11.1	%31.3	%2.9

المصدر: مسح القيم العالمية (WVS)

الخاتمة:

الاقتصاد المؤسساتي الجديد جاء ليبرهن أن القواعد والنظريات والمبادئ التي يحملها بين طياته من شأنها تغيير الفكر القديم الذي كان سائد، أين بين أن للمؤسسات مهما كان نوعها سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حتى ثقافية أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية لكونها تؤثر على الاقتصاد وعلى واقع المجتمع بشتى مجالاته، فكانت السبب الجلي في التفرقة بين الدول، الأمر الذي دفع الحكومات بسن قوانين جديدة وتبني اصلاحات مؤسساتية من شأنها أن ترسم أولى خطواتها نحو التقدم، من خلال توفير مناخ الأعمال المناسب أمام القطاع الخاص، الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية المالية والانفتاح التجاري.

في محاولة منا لتقييم المؤشرات المؤسساتية المختلفة (مؤشرات الحوكمة، مؤشر مدركات الفساد، مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال) وتكوين رأس المال الإجتماعي في الجزائر، لاحظنا أن نتائج أولى الاصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر إثر نيلها للاستقلال ، كما أن نتائجها لبت ما كان متوقع منها نوعا ما في الجانب الاقتصادي لكنها اصلاحات غابت ملامح وجوانب الفكر المؤسساتي فيها وأهملت باقي الجوانب، مما أدى الى انتشار البطالة و تدهور الوضع المعيشي للمواطن الجزائري آن ذاك، أما بعد تطبيقها للجيل الثاني من الاصلاحات وبذلها لمجهودات متعددة تحفز بها نشاط المؤسسات في بيئتها، وتشجع العمل خارج اطار المحروقات، ومن شأنها أيضا رفع مؤشرات الاصلاح المؤسساتي ورأس المال الإجتماعي رأينا تغير جد طفيف في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال خاصة (بداية الأعمال، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء). إلا أنها لم تكن بتلك الجودة المتوقعة فيما تعلق برأس المال الإجتماعي خاصة مع ارتفاع في درجة الفساد، وسوء في فعالية قوانين مكافحته في نظر المواطن الجزائري، ما جعل الجزائر تظهر في مراتب متدنية مقارنة بباقي الدول. وفي ضوء ذلك يمكن صياغة مجموعة من التوصيات والمقترحات نذكر منها:

- اعادة النظر في هيكلة المؤسسات السياسية في الجزائر.
- تعزيز دور الرقابة في المؤسسات السياسية وعدم القائها على عاتق فرد واحد.
- وضع قوانين وأنظمة صارمة لمعاقبة المتورطين في قضايا الفساد مهما كانت صفتهم.
- تبني استراتيجيات وأساليب حديثة من شأنها غرس مبادئ وأهمية الثقة لدى المواطن الجزائري، على سبيل المثال وضع برامج ومواد تعليمية في المسار الدراسي لدى الفرد.
- تطوير سياسات ثقافية لبرامج التلفزيون والراديو لدعم رأس المال الاجتماعي الذي يزيد من ثقة الجمهور بالمجتمع.

و في جملة التوصيات التي يمكن صياغتها بغية تحسين واقع الاصلاح المؤسساتي في الجزائر وتكوين رأس المال الإجتماعي وجب الإهتمام بـ:

- يجب أن تكون القوانين نتيجة أعمال أصحاب العلم والخبرة في البلد وتأخذ بعين الاعتبار الواقع المعاش، وليست قوانين مطبقة في بلدان الخارج فكما يقول Douglass North: " ان نقل القوانين السياسية والاقتصادية للاقتصاديات الغربية المتطورة الى اقتصاديات العالم الثالث وشرق اوروبا ليس شرطا أساسيا للأداء الاقتصادي الجيد"،
- رفع الاهتمام بالإصلاحات التي من شأنها محاربة الفساد باعتباره أهم معوقات التنمية الاقتصادية، ولا يمكن الوصول الى هذا الهدف دون اختيار أفراد أكفاء يتحلون بدرجة كبيرة من الأمانة وثقة المواطن فيهم ليتمركزوا في مواقع حساسة داخل سلطات الدولة.
- اعادة النظر في هيكلة المؤسسات السياسية في الجزائر.
- تبني استراتيجيات وأساليب حديثة من شأنها غرس مبادئ وأهمية الثقة لدى المواطن الجزائري، على سبيل المثال وضع برامج ومواد تعليمية في المسار الدراسي لدى الفرد.
- تطوير سياسات ثقافية لدعم رأس المال الاجتماعي الذي سوف يزيد من ثقة الجمهور بالمجتمع.

المراجع العربية :

- أنجي محمد عبد الحميد .(2010). دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي: دراسة لحالة الجمعيات الأهلية في مصر، ***المركز المصري للحقوق الاقتصادية الاجتماعية، سلسلة أبحاث و دراسات***، الاصدار الأول.
- بن عيني رحيمة، رحوي حسنية .(2015). الإصلاح المؤسسي كمدخل للتنمية الاقتصادية، ***مجلة Lareiid، عدد 2، الجزائر***.
- البنك الدولي .(2009). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 ،***البنك الدولي***، واشنطن.
- حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، الفصل السابع: الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادي.
- علي عبد القادر علي .(2008). مؤشرات الفساد الإداري، جسر التنمية، ***المعهد العربي للتخطيط،الكويت***، العدد 70.
- عماد الإمام .(2005). المؤسسات والتنمية، جسر التنمية، ***المعهد العربي للتخطيط، الكويت***، العدد42.
- محمد رياض الغنيمي .(2010). التنمية الاقتصادية و قضاياها المعاصرة ، ***مكتبة كلية الإقتصاد، جامعة القاهرة***.
- محمد نصر، جميل هلال. (2007). قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. ***معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)***. ص 23- 25.

المراجع الأجنبية :

- Abdul-Rahman, A., Latif, R. A., Muda, R., & Abdullah, M. A. (2014). Failure and potential of profit-loss sharing contracts: A perspective of New Institutional, Economic (NIE) Theory. ***Pacific-Basin Finance Journal,*** 28, 136-151, P 3.
- Dakhli, Mourad & Dirk DE Clercq, (2004), "Human capital, social capital, and innovation: a multicountry study", ***ENTREPRENEURSHIP & REGIONAL DEVELOPMENT***, 16, MARCH (2004), 109.
- Daniel kaufmann, Art Kraay, Massimo Mastruzzi, Governance Matters VII : Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2007, ***Policy Research Working Paper 4654, World Bank 2008***, pp 7-8 .
- Fukuyama, F. (1995). Trust: The social virtues and the creation of prosperity (No. D10 301 c. 1/c. 2). ***New York: Free press***. pp 87- 90.
- Gachter, Martin & Savage, Davd & Torgler, Benno, (2011),"The relationship between stress, strain and social capital", Policing: ***An International Journal of Police Strategies & Management,*** Vol. 34 Iss: 3 p 510.
- http://www.worldbank.org/prem/poverty/scapital/SChowmeas1.htm.
- Walton H. Hamilton (1919). "The Institutional Approach to Economic Theory," ***American Economic Review,*** 9(1), Supplement, p p. 309-318.